الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
30 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد موريه . . . . . (سويسرا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-54176 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/64/11، و A/64/68)

١ - **السيد غرايفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): قام بعرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها التاسعة والستين (A/64/11)، فقال إنه نظرا إلى أن الجمعية العامة يتعين عليها أن تعتمد جدولا جديدا للأنصبة المقررة في دورتها الحالية، فإن اللجنة ركزت عملها في دورتها التاسعة والستين على الجدول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ونظرا لعدم وجود توجيهات محددة من الجمعية العامة، باشرت اللجنة استعراضها وفقا للولاية العامة المنوطة بها عملا بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١/٥٨ باء؛ كما أشارت إلى نتائج استعراضاتها السابقة.

٢ - ومضى قائلا إن اللجنة أكدت مجددا توصيتها الداعية إلى الاستناد في وضع جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وذكر أن اللجنة، وإن كانت قد اجتمعت مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمناقشة أسعار تعادل القوة الشرائية، فإنها أكدت مجددا توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار التحويل المستندة إلى أسعار الصرف السائدة في السوق عند إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات وتشويهات مفرطة في الدخل، وفي تلك الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أي معدلات أخرى ملائمة. وأضاف أن اللجنة وافقت على أنه بعد اختيار فترة الأساس، ثمة مزايا في استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة. وذكر أن اللجنة، بعد أن نظرت في مسألتي التسوية المتعلقة بعبء الديون والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، قررت مواصلة استعراضهما في دوراتها المقبلة في ضوء توجيهات الجمعية العامة؛ كما أكدت من جديد أن منهجية إعداد الجدول ينبغي أن تواصل مراعاة الأرقام النسبية لنصيب الفرد من الدخل. وقال إن اللجنة أشارت إلى المعدلات الحالية التي وضعتها الجمعية العامة للحدود القصوى، والحدود القصوى لأقل البلدان نموا، والحدود الدنيا، كما نظرت في مسألة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية، وبعد أن ناقشت بمزيد من التفصيل الاقتراح الداعي إلى إعادة حساب الجدول سنويا بشكل تلقائي، قررت إجراء دراسة تفصيلية لتلك المسألة في دورتها المقبلة في ضوء ما قد تصدره الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن.

٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة أحاطت علما بالبيان المقدم من الجمهورية التشيكية، باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن المقترحات المتعلقة بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

٤ - واسترسل قائلا إن اللجنة، عند دراستها لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، كان معروضا عليها معلومات إحصائية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧. وكان المصدر الرئيسي لبيانات الدخل هو استبيان الحسابات القومية الذي أكملته البلدان المعنية للأمم المتحدة. وذكر أن اللجنة لاحظت أن نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، يجري تنفيذه حاليا وأن ١٣٢ بلدا، تمثل ما يقدر بـ ٩٥,٥ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي في العالم في عام ٢٠٠٧، قد نفذت نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣. أما المعلومات المتعلقة بالدين الخارجي، فإنها استمدت في معظم الحالات من قاعدة بيانات البنك الدولي. وحيثما لا تتوفر أي بيانات عن الدين بعد عام ٢٠٠٢، بسبب حدوث تغييرات

في التغطية، طلب من سلطات البلدان المعنية تقديم بيانات بديلة؛ وبالنسبة للدول الأعضاء التي لم تقدم تلك البيانات، قامت اللجنة، حيثما تنطبق الحالة، باستخدام البيانات المستمدة من الجدول الحالي. وعند النظر في أي أسعار الصرف السائدة في السوق ينبغي الاستعاضة عنها عند إعداد الجدول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، حددت اللجنة ١١ بلدا يلزم استعراضها باستخدام المعايير المنقحة المبينة في المرفق الثاني لتقريرها عن دورتها الثامنة والستين (A/63/11). وأجري تقييم لكل بلد على حدة فيما يتعلق باحتمال المغالاة في قيمة سعر الصرف أو الإفراط في إنخاسه بالنسبة لتلك البلدان، قررت اللجنة على أساسه تعديل سعر التحويل بالنسبة للعراق. وقررت اللجنة، اتساقا مع ممارستها السابقة وتوصياتها المتعلقة بمنهجية إعداد الجدول، استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق للبلدان العشرة الأخرى، وإن كان بعض الأعضاء كان من رأيه إجراء تعديلات أيضا في تلك الحالات. كما قامت اللجنة بفحص حالة البلدان التي رؤى أنها تبرر إجراء استعراض في ضوء عدد من العوامل الأخرى الواردة في الفقرة ٦٧ (ب) من التقرير الحالي (A/64/11)؛ وقررت استنادا إلى ذلك الاستعراض، تطبيق أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة على الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار. وبغية تحديد أثر البيانات الجديدة على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، طبقت اللجنة البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وأدرجت النتائج في تقريرها (A/64/11) للعلم.

٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة، لدى استعراضها لتقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/64/68)، لاحظت أن طاجيكستان قد دفعت المتأخرات التي عليها، مما أسفر عن نجاح تطبيق خطتها للتسديد المتعددة السنوات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وما زالت هذه الخطط تعد وسيلة مجدية بالنسبة للدول الأعضاء لتخفيض اشتراكاتها المقررة غير المسددة ولبيان التزامها بالوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة نظرت في ستة طلبات للإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وقدمت أيضا دولتان من الدول الأعضاء التي طلبت الإعفاء خطتين للتسديد المتعدد السنوات؛ وتشجع جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءات أن تقدم مثل هذه الخطط. وخلصت اللجنة إلى أن إخفاق الدول الأعضاء الست في دفع الحد الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ راجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها وأوصت بالسماح لها بالتصويت إلى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

٧ - وأردف قائلا إن اللجنة أوصت بأن يستمر تحديد النصيب السنوي المقرر على الدولة المتبقية غير العضو في الأمم المتحدة، وهي الكرسي الرسولي، على أساس ٥٠ في المائة من المعدل الافتراضي لنصيبها المقرر الذي ينبغي تحديده بنسبة ٠,٠٠١ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ولاحظت أن ست من الدول الأعضاء، عليها متأخرات في تسديد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، قد سمح لها بالتصويت في الجمعية حتى نهاية الدورة الثالثة والستين، في حين لم تصوت إحدى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات، وهي تشاد. واختتم كلمته بقوله إن الأمين العام قبل في عام ٢٠٠٨ ما يعادل ٦٤٨ ٥٤ دولارا بعملات غير دولارات الولايات المتحدة.

٨ - **السيد بيردج** (رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات): قام بعرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/64/68)، فقال إن التقرير يوفر معلومات عن خطط التسديد المقدمة من

سان تومي وبرينسيبي وطاجيكستان وليبريا والمبالغ الفعلية التي دفعت بموجب تلك الخطط. وقال إن طاجيكستان قامت بعد إعداد التقرير بتسديد مدفوعات مما أسفر عن تنفيذها لخططتها تنفيذا تاما. أما الحالة المستكملة المتعلقة بالخطتين المتبقيتين فيرد وصفها في تقرير لجنة الاشتراكات (A/64/11). وفي حين أشار عدد من الدول الأعضاء الأخرى إلى أنها بصدد النظر في تقديم خطة، لم تُقدم حتى الآن أي خطط أخرى متعددة السنوات للتسديد.

٩ - **السيد الحاج** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأكد مجددا موقف المجموعة الذي مفاده أن المواد المتاحة للأمم المتحدة يجب أن تكون متناسبة مع ولاياتها وأنه ينبغي بالتالي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط. واستدرك قائلا إنه ينبغي مع ذلك أن تأخذ مقررات الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر في اعتبارها تماما الصعوبات الحقيقية التي تحول بصفة مؤقتة دون إمكانية وفاء بعض البلدان النامية بالتزاماتها المالية.

١٠ - واستطرد قائلا إن المجموعة مستعدة لأن تعتمد فورا جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، الذي تم إعداده على أساس المنهجية الحالية، وهي تحث بقوة جميع شركائها على اتخاذ الموقف ذاته. وأي محاولة لتغيير تلك المنهجية لمواصلة تحويل عبء تمويل المنظمة إلى البلدان النامية لن يؤدي إلا إلى مناقشات عقيمة ومسببة للخلاف ولن تسفر عن أي نتائج مجدية. ونتيجة للإبقاء على المنهجية الحالية لإعداد الجدول، ستشهد معدلات الاشتراكات لمعظم البلدان النامية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ زيادات كبيرة، ستكون تلك البلدان على استعداد لقبولها لكي تفي بمسؤولياتها بوصفها من أصحاب المصلحة في المنظمة. وذكر أن المجموعة تؤكد مجددا على مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة وتشدد على أن العناصر الأساسية لمنهجية الجدول الحالي غير قابلة للتفاوض ويجب إبقائها كما هي. وفي ضوء ذلك، فإن الحدود القصوى الحالية وهي بنسبة ٢٢ في المائة، والتي وضعت كحل توفيقي سياسي، تتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع وتمثل مصدرا أساسيا من مصادر التشويه في جدول الأنصبة المقررة. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تجري استعراضا لذلك الترتيب، عملا بالفقرة ٢ من قرارها ٥٥/٥ جيم. وفي حين تقف المجموعة على استعداد لتطبيق الجدول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ دون تأخير، فإنها مستعدة أيضا للدخول في مناقشة جادة بشأن الحدود القصوى إذا كان شركاؤها يرغبون في دراسة مختلف عناصر المنهجية الحالية.

١١ - وأردف قائلا إن المجموعة تؤيد توصية لجنة الاشتراكات الداعية إلى السماح للدول الست التي تقدمت بطلبات للإعفاء من تطبيق المادة ١٩ بالاستمرار في التصويت حتى نهاية الدورة الرابعة والستين. وهي تقدر الجهود التي تبذلها تلك الدول الأعضاء التي تقدمت بخطط للتسديد متعددة السنوات وأوفت بالتزاماتها بموجبها؛ إلا أن تلك الخطط ينبغي أن تظل طوعية، وينبغي ألا تستخدم لممارسة أي ضغوط على الدول الأعضاء المعنية، وينبغي ألا تدرج على الإطلاق كعامل عند النظر في الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

١٢ - واختتم كلمته بقوله إنه يكرر التأكيد على المعارضة القوية من جانب المجموعة للبت في بند جدول الأعمال في تشكيلات من مجموعات صغيرة. إذ يجب أن تجرى المفاوضات بأسلوب مفتوح وشامل وشفاف، دون فرض أي شروط.

١٣ - **السيد ليدن** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار

والانتساب، ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك أرمينيا وجمهورية ملدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي قد دأب على التمسك بأن دفع الاشتراكات المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط هو أحد الواجبات الأساسية لجميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يعترف بأن بعض الدول قد يواجه صعوبات حقيقية في أداء ذلك الواجب لأسباب خارجة عن سيطرته. وهو يلاحظ مع القلق الزيادة المستمرة في تراكم المتأخرات على بعض الدول الأعضاء، وأنه لم تُقدم أي خطط جديدة متعددة السنوات للتسديد؛ وعدم تقيد بعض الدول الأعضاء بالخطط التي قدمتها بالفعل. وقال إنه يود في هذا الصدد أن يحث الدول الأعضاء المعنية على بذل مزيد من الجهود لتخفيض اشتراكاتها المقررة غير المسددة ويحث جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم خطة تسديد متعددة السنوات والتقيد بها. وبالرغم من شواغل الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فإنه على استعداد لتأييد توصيات لجنة الاشتراكات الداعية إلى السماح للدول الست التي طلبت إعفاءات من تطبيق المادة ١٩ بالتصويت في الجمعية العامة إلى نهاية دورتها الرابعة والستين.

١٤ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي ما زال يؤكد أهمية استخدام القدرة على الدفع كأساس لتحديد اشتراكات الدول الأعضاء. بيد أنه يرى أن جدول الأنصبة المقرر الحالي لا يعكس فعلا الحقائق الاقتصادية ومن ثم فإنه لا يجسد ذلك المبدأ. فالاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، أعلى بدرجة ملموسة من حصتها في الاقتصاد العالمي. لذلك فإنه من المهم كفالة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بصورة أدق وعلى نحو عادل قدرة كل دولة عضو على الدفع. وبينما يلزم بالتأكيد تخفيف عبء الدفع بصورة ملموسة عن كاهل أكثر البلدان ضعفا، فإن بعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية قد شهد نموا كبيرا خلال العقد الماضي وينبغي أن تتحمل حصة أكبر من نفقات المنظمة.

١٥ - وأضاف أن التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي تشكل عنصرا مهما يرمي إلى التخفيف عن البلدان النامية؛ ومع ذلك، فإن أثرها اقتصر على التخفيف على حفنة من الدول الأعضاء التي تتمتع بنصيب ملموس من الدخل القومي الإجمالي العالمي، مع القيام في الوقت ذاته بمنح أقل البلدان نموا فائدة قليلة. وينبغي معالجة تلك المسألة لكفالة أن تكون آثار التسوية متسقة مع المقصود منها أصلا. وبالمثل، ينبغي إعادة النظر في مسألة التسوية المتعلقة بعبء الديون، حيث أنها لا تأخذ في الاعتبار بشكل كامل البيانات المتاحة حاليا، ولا سيما فيما يتعلق بالدين العام. وذكر أن استخدام تلك البيانات ينبغي أن يعكس بشكل أفضل مسؤولية الحكومة المعنية ويفضل أن يكون متسقا مع المقصد الأصلي. وذكر أن تلك التسويات الموازِنة من شأنها أن تعالج العيوب القائمة في المنهجية الحالية للجدول، دون أن تؤثر على أغلبية البلدان. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الإبقاء على الوضع الراهن لم يعد حلا.

١٦ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فأكدت من جديد على أن نفقات المنظمة ينبغي تقسيمها فيما بين الدول الأعضاء وفقا للقدرة على الدفع. وإذا أخذ في الاعتبار أن تقرير لجنة الاشتراكات (A/64/11) يعكس زيادة في الاشتراكات المقررة على عدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الأفريقية، بينما انخفضت الاشتراكات المقررة على البلدان المتقدمة النمو انخفاضا ملموسا بسبب الانتكاس المالي، فإن المجموعة ترى أن المنهجية الحالية لإعداد الجدول ما زالت صحيحة وأنها تعكس إلى حد كبير الصورة الحقيقية للحالة المالية العالمية. وبالتالي يجب الإبقاء عليها كما هي وعدم إعادة النظر فيها.

١٧ - ومضت قائلة إنه في حين تدرك المجموعة أن دفع الاشتراكات المالية إلى الأمم المتحدة هو التزام يقع على كل دولة من الدول الأعضاء، فإنها تلاحظ أيضا أن ثمة ظروفا خارجة عن سيطرة ست من الدول الأعضاء قد جعلت من الصعب عليها أن تفي بتلك الالتزامات. ومن ثم، فإنها تؤيد التوصية الداعية إلى منح الدول الأعضاء الست المعنية إعفاءات من تطبيق المادة ١٩ بما يتيح لها التصويت إلى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

١٨ - **السيد ماكنى** (كندا): تكلم باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن الوفود الثلاثة تؤيد تماما توصية لجنة الاشتراكات بالسماح للدول الأعضاء الست التي طلبت إعفاءات من تطبيق المادة ١٩ بالتصويت لغاية نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

١٩ - واستطرد قائلا إن جدول الأنصبة المقررة هو الوسيلة العملية لتنفيذ المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء عن أداء الأمم المتحدة. لذلك فإن الوفود الثلاثة ما زالت ملتزمة بمبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي الذي يحكم الجدول؛ وفي عام ٢٠٠٦، قاومت تلك الوفود المقترحات التي كان من الممكن أن تجلب لها مكاسب قصيرة الأجل لأن تلك المقترحات تضعف تطبيق ذلك المبدأ. وفي تقديرها أن المنهجية الحالية لا تعكس على نحو كاف مبدأ القدرة على الدفع وينبغي تعديلها بغية التوصل إلى جدول للأنصبة المقررة أكثر عدلا وتوازنا وتمثيلا. وبصفة خاصة، فإن التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي تطبق نفس معدل الخصم على جميع البلدان التي تقع دون العتبة، دون أخذ الفروق في قدرتها على الدفع في الاعتبار. ونتيجة لذلك، فإن قدرا كبيرا من الفائدة يذهب إلى عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة. وبالرغم من أن الوفود الثلاثة تؤيد المفهوم ومواصلة تطبيق التسوية، فإنها ترى أن الدول النامية الصغيرة ينبغي أن تحقق فائدة أكبر من تطبيقها وأنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد عتبة الاستحقاق. كما أن التسوية المتعلقة بعبء الديون ليست لها صلة تذكر بالقدرة على الدفع أو ليست لها أي صلة يمكن التدليل عليها بتلك القدرة، حيث أن الآثار المترتبة على خدمة الديون تؤخذ فعلا في الاعتبار في القياس الحالي للدخل القومي الإجمالي. وإذا تقرر الإبقاء على تلك التسوية، فإنها يجب على أقل تقدير أن تعكس البيانات الأكثر دقة للدين العام المتاحة حاليا، بوصفها وسيلة لتحسين قياس القدرة على الدفع.

٢٠ - **السيدة عزمي** (ماليزيا): قالت إنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مختلف العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر على رفاه الدول الأعضاء عند إعداد جدول الأنصبة المقررة، الذي ينبغي أن يظل محكوما بمبدأ القدرة على الدفع. وينبغي للجدول أن يعكس المعدلات العادلة والمتوازنة للأنصبة المقررة التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء وأن يكون مبنيا على أحدث البيانات المتاحة للدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولا وقابلية للمقارنة.

٢١ - واستطردت قائلة إن وفدها يؤيد توصية لجنة الاشتراكات الداعية إلى استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق عند استعراض جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، مع استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أي أسعار ملائمة أخرى للتحويل استخداما حصيفا لتجنب التقلبات والتشويهات المفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء. وينبغي الإبقاء على فترة الأساس ذاتها لأطول مدة ممكنة من أجل المحافظة على الاستقرار والقدرة على التنبؤ في الجدول على مدى فترات متتالية. ونظرا لأنها سيكون من المستحيل تحديد جدول للأنصبة المقررة يكون مرضيا لجميع الدول الأعضاء، فإنه لا بد من تجنب إحداث تغيرات جذرية في أنصبة الدول الأعضاء. ذلك أنه من المهم أن يوفر للأمم المتحدة التمويل الكافي والمستقر لكي تتمكن من تنفيذ جميع الولايات المنوطة بها بصورة مرضية.

واختتمت كلمتها بقولها إنها تأمل أن تقوم جميع الدول الأعضاء، من أجل تحقيق تلك الغاية، بمواصلة دفع اشتراكاتها المقررة دون أية شروط.

٢٢ - **السيد ملروز** (الولايات المتحدة): قال إن ثمة اعتبارات تقنية وسياساتية معقدة تدخل في إعداد جدول الأنصبة المقررة لتقاسم الأعباء المالية اللازمة للاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة بصورة منصفة بين الدول الأعضاء. وعندما تناولت اللجنة جدول الأنصبة المقررة لأغراض الميزانية العادية آخر مرة في عام ٢٠٠٦، نحيت جانبا المقترحات المتعلقة بتغيير جميع جوانب المنهجية تقريبا بسبب عدم وجود توافق في الآراء. وأضاف أن وفده ما زال مقتنعا بأنه بالإمكان تحسين المنهجية بالتركيز على عدد من المبادئ الأساسية.

٢٣ - ومضى قائلا إنه من المُسلَّم به أن جميع الدول الأعضاء مسؤولة عن تغطية الالتزامات المالية للمنظمة وأن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن يستند عموما إلى القدرة على الدفع. بيد أن وفده يرى أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تعتمد بصورة مفرطة على الاشتراكات المدفوعة من قبل أي دولة عضو واحدة. وقد شكل هذا المبدأ الأساس المحوري الذي بنيت عليه منهجية إعداد الجدول منذ إنشاء المنظمة؛ ويمكن أن يضاف إليه مبدأ العدالة. وفي حين قد يذهب البعض إلى أن العدالة متأصلة في مبدأ القدرة على الدفع، يذهب آخرون إلى أنها تتوقف على كيفية تطبيق ذلك المبدأ. فمنذ عام ٢٠٠٦، ضربت أزمة مالية عالمية اقتصاد جميع البلدان. واختتم كلمته بقوله إنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل سويا، على أساس المبادئ التي ذُكرت، لمعالجة المسألة الهامة المعروضة عليها.

٢٤ - **السيد هيلر** (المكسيك): قال إن المنهجية الحالية يلزم تغييرها إذا كان المقصود هو أن تنفذ الدول الأعضاء مقررات الجمعية العامة التي تتحمل بموجبها نفقات المنظمة استنادا إلى قدرتها على الدفع. وأضاف أن وفده، بغية تحقيق توافق في الآراء، وافق على المنهجية الحالية خلال الاستعراضين السابقين لجدول الأنصبة المقررة، ولكن ذلك لم يعد ممكنا. والمكسيك لن تتردد مطلقا في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. ومع ذلك، فإنها لا يمكنها أن تواصل إعانة الدول الأعضاء - سواء البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية الأخرى - التي لديها قدرة أكبر على الدفع. وإذا كان المطلوب من المنظمة أن تعكس الحقائق الراهنة عندما تناقش الدول الأعضاء القضايا السياسية، فيجب بالتالي تطبيق الأسلوب نفسه عندما تناقش شؤونها المالية.

٢٥ - ومضى قائلا إن لجنة الاشتراكات، لسوء الحظ، قد أصبحت مشغولة بدينامية سياسية عرقلت قدرتها على إصدار توصيات محددة بشأن عناصر جدول الأنصبة المقررة التي تعكس حقيقة قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وينبغي للجنة الخامسة أن تجري تحليلا دقيقا لكل عنصر من عناصر الجدول الحالي، بما في ذلك التسوية المتعلقة بعبء الديون، التي ينبغي أن تستند إلى تدفقات الدين لا أصل الدين؛ والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، التي تتسم بطابع العمومية أكثر مما ينبغي وتؤثر في البلدان المتوسطة الدخل بصورة لا تناسبية؛ وقياس الدخل؛ والحدود القصوى. واختتم كلمته بقوله إن المنهجية الحالية مشكوك فيها من الوجهة الفنية، وغير مقبولة من الوجهة السياسية، وغير قابلة للاستمرار من الوجهة المالية: ومن واجب اللجنة أن تستعرضها ثم أن تعتمد جدولا للأنصبة المقررة يتسم بأكبر قدر ممكن من العدل.

٢٦ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): قال إن جدول الأنصبة المقررة يمثل أحد العناصر الأساسية التي تكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة في أنشطة الأمم المتحدة. والمنهجية الحالية تتيح إمكانية قياس قدرتها على الدفع بصورة

متوازنة. والعيب الوحيد في المنهجية هو الحد الأقصى الذي اعتمدته الدول الأعضاء وهي مرغمة. وبالرغم من ذلك المقياس، شهدت اللجنة، في الدورات التي عُقدت مؤخرا، محاولات لتحويل قدر أكبر من العبء المالي إلى البلدان النامية، وهو ما يناقض تماما مبدأ القدرة على الدفع.

٢٧ - ومضى قائلا إنه يشعر بالإنزعاج عندما يلاحظ أن حصة متزايدة من ميزانية الأمم المتحدة يجري تخصيصها لقضايا السلام والأمن مما يصيّر المنظمة حلفا عسكريا بحكم الأمر الواقع، في حين يجري توجيه موارد متناقصة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجري ممارسة ضغوط لإخماد صوت البلدان النامية في عملية صنع القرار حيث تسعى مجموعة صغيرة من الدول إلى احتكار عملية صنع القرار بالنيابة عن الجميع، مخالفة بذلك المفهوم الأساسي للديمقراطية في مداولات الأمم المتحدة. وذكر أن كوبا بالرغم من معاناتها من حظر من جانب واحد يؤثر في قدرتها على دفع اشتراكاتها، فإنها تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وستعارض أي محاولة لتعديل جدول الأنصبة المقررة بما قد يحد بدرجة أكبر من مشاركة البلدان النامية بصورة ديمقراطية في أعمال المنظمة.

٢٨ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يؤيد التعجيل باعتماد مشروع قرار يسمح بالإعفاءات الموصى بها بموجب المادة ١٩ من الميثاق للدول التي عجزت عن تسوية متأخراتها بسبب ظروف خارج سيطرتها.

٢٩ - **السيد تسيمباليوك** (أوكرانيا): قال إنه يلزم اتباع نهج عادل ومتوازن وغير مسّيس عند مناقشة جدول الأنصبة المقررة. والجدول الحالي، الذي جاء نتيجة مفاوضات مطولة بين الدول الأعضاء، ينبغي ألا تُدخل عليه تغييرات جذرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يصبح النظر في الجدول ممارسة سنوية.

٣٠ - واستطرد قائلا إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل هو الأساس الذي تبنى عليه اشتراكات الدول الأعضاء. واستخدام تعادل القوة الشرائية لحساب أسعار التحويل من شأنه أن يعكس القدرة على الاستهلاك وليس القدرة على الدفع، بما يخالف المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وينبغي بالتالي ألا يؤخذ في الاعتبار من الآن فصاعدا في مداولات لجنة الاشتراكات في المستقبل. وينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار بالنسبة للبلدان التي يؤدي تطبيق أسعار الصرف السائدة في السوق إلى تشويه دخلها القومي الإجمالي بدرجة ملموسة. وأضاف أن التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي تشكل جزءا مهما في الجدول الحالي وينبغي الإبقاء عليها بشكلها الحالي. واستخدام فترات أساس أطول - يُفضل أن تكون ست سنوات - من شأنه أن يوفر قدرا أكبر من الاستقرار في الجدول وأن يقلل من التقلبات في الدخل المحسوب للدول الأعضاء. ويمكن تفادي الزيادات الكبيرة من جدول إلى أخر بتطبيق جدول للأنصبة المقررة تُدخل فيه الزيادات التي تتجاوز ٥٠ في المائة بصورة تدريجية.

٣١ - واختتم كلمته قائلا أن أوكرانيا تؤيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بمنح إعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق للسماح للدول الأعضاء المعنية بالتصويت حتى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية.

٣٢ - **السيد سومي** (اليابان): قال إن حكومته دفعت اشتراكاتها بنية خالصة، بالرغم من عبء الدين الضخم الذي تتحمله والآثار الخطيرة التي وقعت على اقتصاد اليابان بسبب الأزمة المالية والاقتصادية. وينبغي مواصلة تطبيق مبدأ القدرة على الدفع عند حساب اشتراكات الدول الأعضاء. وأضاف أن تقرير لجنة الاشتراكات (A/64/11) يبين وجود انحرافات كبيرة بين أنصبة الدخل القومي الإجمالي لفرادى الدول قبل وبعد تطبيق التسويات من قبيل التسوية المتعلقة بانخفاض

نصيب الفرد من الدخل القومي. ومعدلات أنصبة بعض الدول الأعضاء التي تتميز بكبر حجم أنصبتها من الدخل القومي الإجمالي تقل كثيرا عما هو مبرر بموجب قدرتها على الدفع – ونفوذها داخل المنظمة – في حين يزيد معدل نصيب اليابان بنحو ٣٠ في المائة عن نصيبها من الدخل القومي الإجمالي. ويجب على اللجنة الخامسة أن تعالج ذلك الانحراف عن المبدأ الأساسي للقدرة على الدفع، كما يجب عليها، في ضوء الحالة الاقتصادية السريعة التغير في العالم، أن تتوصل إلى منهجية أكثر إنصافا استنادا إلى البيانات المتاحة الأحدث والأكثر شمولا والأكثر قابلية للمقارنة. وبالرغم من الحقيقة المؤسفة التي مفادها أن الجمعية العامة قد عجزت عن تقديم أية توجيهات محددة للجنة الاشتراكات في الدورة الثالثة والستين للجمعية، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبني مناقشاتها لجدول الأنصبة المقررة على التقرير المعروض عليها.

٣٣ – واختتم كلمته بقوله إن اليابان تؤيد توصيات اللجنة بإعفاء الدول الأعضاء الست المعنية من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٣٤ – **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن المبدأ الأساسي لتمويل الأمم المتحدة هو التوزيع العادل لنفقاتها بين الدول الأعضاء، التي يتعين عليها أن تدفع اشتراكاتها بالكامل، وفي موعدها، ودون شروط إذا أريد للمنظمة أن تضطلع بولاياتها المتزايدة التعقيد. ويكتسب هذا المبدأ أهمية أكبر عندما تتسبب الأزمة الاقتصادية في زيادة صعوبة وفائها بالتزاماتها المالية. ومن المرجح أن يتعرض أعضاء اللجنة الخامسة لمزيد من الضغوط من حكوماتهم أثناء مداولاتهم بشأن المسألة المطروحة، ولكن يجب عليهم أن يتجنبوا تسييس مسألة ما زالت هي في الأساس مناقشة فنية.

٣٥ – واسترسل قائلا إن وفده يقدر العمل الذي تقوم به لجنة الاشتراكات في استعراض منهجية إعداد الجدول والمقترحات البديلة المتعلقة بكيفية حساب الدخل القومي الإجمالي. واستخدام القدرة على الدفع بدلا من القوة الشرائية هو أكثر الوسائل عدلا لقسمة نفقات الأمم المتحدة؛ وهذا هو أيضا تحديدا ما يجعل المنظمة هيئة عالمية حقيقة، تتمتع فيه كل دولة من الدول الأعضاء بصوت واحد بصرف النظر عن مساهماتها في الميزانية. ومن سوء الحظ أن لجنة اشتراكات قد أخفقت في التوصل إلى الإجماع بشأن الاستعاضة عن أسعار الصرف السائدة في السوق بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار بالرغم من المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن تلك المسألة. فاستخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار يمثل آلية مهمة من شأنها أن تساعد على تجنب التشوهات في حساب الدخل القومي الإجمالي لأي بلد عند تحويله إلى دولار الولايات المتحدة، وهي عملة تتأثر بعمليات مالية كثيرة. وأضاف قائلا إن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة، والتي نتجت عن مفاوضات طويلة وصعبة، لا يلزم إجراء أي تغيرات كبيرة عليها في المستقبل القريب.

٣٦ – واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الروسي ليس لديه أي اعتراض على منح حق التصويت حتى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية للدول التي تقع متأخراتها في إطار معنى المادة ١٩ من الميثاق.

٣٧ – **السيد غيربر** (سويسرا): تكلم أيضا باسم لختنشتاين، فقال إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل على النحو الصحيح إلا إذا وفت الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وفقاً للميثاق. وأضاف أن سويسرا ما برحت تفعل ذلك دائما وستبذل قصارى جهدها لمواصلة تلك الممارسة. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء الست التي عجزت عن دفع اشتراكاتها في حينها بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها ينبغي أن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

٣٨ - وأشاد بما قرره المساهمون الرئيسيون من دفع متأخراتهم، ولكنه أعرب عن قلقه من أن متأخرات بعض الدول الأعضاء ما زالت آخذة في التصاعد. ولاحظ أن خطط التسديد المتعددة السنوات كانت أداة مفيدة لمعالجة تلك الحالات، كما يتجلى من المثالين الجديرين بالثناء لطاجيكستان وليبريا، فقال إنه يحث جميع الدول التي عليها متأخرات كبيرة على أن تكثف جهودها لخفض تلك المتأخرات وإثبات التزامها بالأمم المتحدة بتقديم خططها في ذلك الصدد.

٣٩ - وانتقل إلى منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، فشدد على أن المنهجية الحالية توفر إطاراً موثوقاً ينبغي عدم إدخال تغييرات كبيرة عليه. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى أنماط النمو في مختلف أنحاء العالم مُنذ إجراء التنقيح السابق للمنهجية، من غير المرجح أن يعكس التوزيع الحالي للأنصبة المقررة بدرجة كافية القدرة الفعلية على الدفع. وأعرب عن أمله في أن تُسفر مداولات اللجنة عن ترتيب لتقاسم الأعباء يكون أكثر إنصافاً في رأي جميع الدول الأعضاء. وينبغي للوفود أن تركز بدرجة أقل على مدى تأثير الجدول على الأنصبة الفردية وأن تركز بدرجة أكبر على ما إذا كان الجدول سيعزز الاستقرار المالي للمنظمة وسلطتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتسم طريقة حساب الجدول بالبساطة والشفافية؛ وينبغي عدم إدخال أية إضافات أو تغييرات تجعل المنهجية أكثر تعقيداً.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن جدول الأنصبة المقرر المقبل سيطبق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، إلا أنه يستند إلى بيانات مستمرة من الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ التي لم تعد تعكس الوضع الاقتصادي الراهن للدول الأعضاء أو قدرتها على الدفع. وبُغية تصحيح هذا التفاوت، ينبغي تخفيض الفترة الزمنية بين جمع البيانات وفترة تحديد الأنصبة المقررة، التي من المحتمل أن يكون تأثيرها أكبر ما يمكن على البلدان التي تعرضت لأشد الأضرار من جراء الأزمة المالية والاقتصادية. وتشمل الخيارات الأخرى الممكنة تخفيض فترة الأساس أو إعادة حساب المعدلات سنويا، شريطة أن تكون عملية إعادة الحساب هذه عملية فنية محضة. وفيما يتعلق بالتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، هناك جدوى من إيجاد منطقة محايدة، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٣ من التقرير (A/64/11)، وذلك لتجنب إحداث أي تغييرات مفاجئة في المعدل بالرغم من حدوث نمو ضئيل نسبياً في الدخل القومي الإجمالي.

٤١ - **السيد ليو زنمين** (الصين): قال إن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل هي حجر الزاوية فيما يتعلق بمنهجية إعداد الجدول، كما ظل عليه الحال منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويجب أخذ نصيب الفرد من الدخل القومي في الاعتبار عند قياس قدرة أي دولة عضو على الدفع: إذ أنه ليس من الإنصاف زيادة التركيز على الدخل القومي الإجمالي وتجاهل عدد سكان البلد. فالتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، التي تنطبق معاييرها على كل دولة من الدول الأعضاء، هي أمر بالغ الأهمية في التخفيف من صعوبات الدفع بالنسبة للدول الأعضاء التي تنطبق عليها الشروط. ونصيب الفرد من الدخل القومي في الصين هو ٣ ٠٠٠ دولار وهو ما زال أدنى بكثير من المتوسط العالمي، الذي يستخدم كعتبة للتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. وطبقاً لمعايير البنك الدولي، يوجد في البلد ٢٥٠ مليون شخص يعيشون في فقر. وما زالت التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتحديث تمثل تحديات عويصة بالنسبة للصين، التي ينبغي أن تُؤخذ أوضاعها الخاصة في الاعتبار عند تحديد قدرتها على الدفع. وأضاف أن أي اقتراح لوضع حد على معدل التكيف يتعارض مع ذلك المبدأ.

٤٢ - ومضى قائلاً إن تحقيق الاستقرار في جدول الأنصبة المقررة هو أمر أساسي. وقد جاء الجدول الحالي نتيجة لمفاوضات طويلة وعسيرة أُخذت فيها مختلف الآراء والمقترحات في الاعتبار. وبعد أن طُبق على مدى ثلاثة فترات متتالية، فإنه خدم الدول الأعضاء بصورة جيدة وينبغي الحفاظ عليه، لأسباب ليس أقلها هو كفالة توفير تمويل مستقر وسليم للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، ليس من المستصوب حالياً إدخال أي تعديلات كبيرة على الجدول.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن الصين، بوصفها بلداً نامياً يتسم بالمسؤولية، ما برحت دوماً تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وبالرغم من الخسائر الهائلة التي منيت بها من جراء الكوارث الطبيعية في عام ٢٠٠٨ ومستوى عجزها غير المسبوق، دفعت اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها، وبوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تحملت التزامات مالية إضافية في حفظ السلام. وذكر أن معدل النصيب المقرر للصين قد زاد ثلاثة أمثال في سبع سنوات فقط وسيرتفع بنسبة ٢٠ في المائة أخرى باتباع المنهجية الحالية. واختتم كلمته بقوله إن وفده مع ذلك يقبل ذلك المعدل، شريطة الإبقاء على المنهجية الحالية لحساب جدول الأنصبة المقررة.

٤٤ - **السيد مانجيف بيوري** (الهند): قال إن المنهجية الحالية لإعداد الجدول، التي تطورت على مدى عقود نتيجة لمداولات مطولة أجراها أسلاف الأعضاء، تعكس على نحو حقيقي مبدأ القدرة على الدفع الذي لا يجوز انتهاكه وتفسر التغييرات في معدلات النمو النسبي للدول الأعضاء. وذكر أن معظم البلدان النامية ستشهد زيادة ملموسة في اشتراكاتها المقررة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الحالي. وبالرغم من أن هذه البلدان ليست مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنها أُضيرت أشد الضرر بتلك الأزمة وينبغي ألا يُطلب منها تحمل عبء أكبر مما تتحمله بالفعل في تمويل الأمم المتحدة.

٤٥ - واسترسل قائلاً إن من مصلحة الجميع الإبقاء على المنهجية الحالية، حيث أن أي محاولة لتغييرها ستؤدي إلى تقويض توافق الآراء الذي تحقق على مدى السنين. وأضاف أن وفده لذلك سيرحب بالاعتماد الفوري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ منهجية الجدول القائمة حاليا، مما يوفر الموارد الثمينة للمؤتمرات ويتيح المزيد من الوقت لمناقشة المسائل الملحة الأخرى.

٤٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها ودون شروط، ولا سيما بالنظر إلى أنها قد حُددت من قِبل الجمعية العامة على أساس مبادئ توجيهية واضحة ومتفق عليها بالإجماع. ومع ذلك، فإن الهند تؤيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩.

٤٧ - **السيد ناتالي غاوا** (إندونيسيا): قال إن وفده يُعارض أي اقتراح يحيد عن مبدأ القدرة على الدفع، الذي يمثل التوافق العام في الآراء لقطاع عريض من الأعضاء وتم التأكيد عليه مجدداً في العديد من قرارات الجمعية العامة. وينبغي أن يستمر استخدام التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث أنها تمثل أفضل طريقة لقياس القدرة الفعلية للدول الأعضاء على الدفع. وينبغي الإبقاء على المنهجية الحالية للجدول، التي تمثل توافقاً في الآراء تم التوصل إليه عن طريق التفاوض، عند إعداد الجدول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بُغية كفالة تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به للأمم المتحدة وهي تشهد إصلاحات عديدة.

٤٨ - ومضى قائلا إنه في الوقت الذي دأب فيه قادة العالم على إعلان التزامهم تجاه الأمم المتحدة، ما زال واقع الأمر هو أن الميزانية المقترحة للمنظمة لفترة السنتين ٢٠١٠-

٢٠١١ تمثل ٠,٠٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي العالمي المقدر لعام ٢٠١٠. ومن المُسلم به أن العديد من الدول الأعضاء تعاني من صعوبات بسبب الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من أن إندونيسيا شهدت تنمية اقتصادية واعدة في السنوات الأخيرة، فإنها ما زالت تواجه تحديات صعبة وتفوق عليها أكثر من مائة من الدول الأخرى فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ومع ذلك، فإنها على استعداد لدفع اشتراك أكبر في الأمم المتحدة – حُسب بأنه يزيد بنحو ٤٨ في المائة – شريطة الإبقاء على منهجية الجدول الحالية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٠.